تسمين مستوطنة «معاليه أدوميم» بـ ٢٢ وحدة سكنية :

السلطة الفلسطينية تعتبر إطلاق سراح قرابة (٤٠٠) أسير غير كافٍ

□ رام الله/تل أبيب/وكالات الأنباء

رحّبت السلطة الفلسطينية بإطلاق سراح إسرائيل لقرابة (٤٠٠) سجين من السجناء الفلسطينيين، لكنها قالت أن هذه الخطوة غير كافية.

وقال الطيب عبدالرحيم، أمين عام الرئاسة الفلسطينية : إن إطلاق سراح السجناء يوفر الثقة والأمل في عملية السلام، مضيفاً لوكالة الأنباء الألمانية انه يتعين على إسرائيل إطلاق سراح جميع السجناء الفلسطينيين.

وقال الشيخ حسن يوسف - وهو أحد زعماء حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الضفة الغربية - : إن إطلاق سراح السجناء خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنه غير كاف وغير كامل.

وقال شهود عيان أن حافلات إسرائيلية تقل نحو (٤٠٠) سجين فلسطيني بدأت بالوصول إلى أربع نقاط تفتيش في الضفة الغربية وواحدة في قطاع غزة صباح أمس.

ويأتي إطلاق سراح السجناء في إطار المرحلة الثانية من عملية إطلاق سراح السجناء التي جرى الاتفاق عليها خلال قمة منتجع شرم الشيخ في فبراير الماضي.

وأطلقت إسرائيل سراح (٥٠٠) سجين في المرحلة الأولى كان الكثيرون منهم قد قضوا في السجن معظم الفترة المحكوم بها عليهم.

وانتقد الفلسطينيون عملية الإفراج عن الأسرى، معتبرين أنها لا ترقى إلى مستوى الطلب الفلسطيني بالإفراج عن حوالي خمسة آلاف من الأسرى الفلسطينيين المقدر عددهم بحوالي (٧٦٠٠) معتقل في السجون الإسرائيلية.

وعلّق صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين، على الموافقة على الإفراج عن هؤلاء الأسرى قائلاً : إن هذا القرار غير كاف.

وقد سعى محمود عباس ، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، خصوصاً إلى الإفراج عن الفلسطينيين المعتقلين منذ فترة طويلة، رغم أن إسرائيل ترفض الإفراج عمّن تقول أنهم شاركوا في تنفيذ هجمات دموية.

ومن المقرر أن يعود الرئيس الفلسطيني إلى الأراضي الفلسطينية اليوم بعد فترة نقاهة من الفحوصات الطبية التي أجراها في الأردن الليلة قبل الماضية.

وقد اشترطت الفصائل الفلسطينية لتنفيذ فترة التهدئة، التي بدأت في آخر يناير الماضي، الإفراج عن كافة السجناء الفلسطينيين لدى إسرائيل ووقف كافة الاعتداءات الإسرائيلية.

وقال سفيان أبو زايدة، وزير شؤون الأسرى الفلسطينيين : إذا كانت هذه الخطوة تستهدف دعم الرئيس الفلسطيني فإنها غير كافية، مضيفاً : إن عملية إطلاق سراح السجناء خطوة إسرائيلية أحادية الجانب، وأن الجانب الإسرائيلي ما زال غير جاد في التعامل مع السلطة الفلسطينية.

وتعتبر قضية السجناء من القضايا الحساسة لدى الفلسطينيين الذين يعتبرون نحو ثمانية الاف سجين فلسطيني يقبعون في السجون الإسرائيلية أبطالاً يقاتلون الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي أراضٍ احتلتها إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧م.

ويقول الفلسطينيون أن عباس يحتاج إلى عمليات إفراج واسعة النطاق عن السجناء للحفاظ على وقف إطلاق النار الذي شابته هجمات متفرقة.

وتقول (حماس) - أكبر منافس لحركة (فتح) الحاكمة بزعامة عباس - أن استمرار الهدنة يعتمد جزئياً على عمليات إطلاق سراح السجناء.

وقال المسؤولون الفلسطينيون أنه لم يدن أي من السجناء المفرج عنهم أمس بشن هجمات تسببت في مقتل أو إصابة إسرائيليين، ووُضع الكثير من الفلسطينيين في السجون لمجرد انتمائهم إلى جماعات النشطين أو لحيازة أسلحة أو التخطيط لشن هجمات.

ورغم ذلك حاول إسرائيليون تعطيل إفراج السجناء الفلسطينيين في اللحظة الأخيرة وقدموا طعناً أمام المحكمة الإسرائيلية العليا، لكنها رفضته.

من جهة أخرى ذكر راديو إسرائيل أن سلطات الأراضي الإسرائيلية طرحت عطاءً أمس لبناء (٢٢) منزلاً في مستوطنة معاليه أدوميم بالقرب من القدس.

والمستوطنة إحدى ست مستوطنات كبيرة على الأقل قال رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون أنها ستبقى جزءاً من إسرائيل إلى الأبد.

ووصفت جماعة «السلام الآن» الإسرائيلية العطاء بأنه انتهاك كبير للالتزامات الإسرائيلية لتجميد بناء المستوطنات.

وفي الوقت نفسه قال دوف فايسجلاس، المستشار الخاص لشارون : إن إسرائيل ستبدأ فقط إزالة المواقع الاستيطانية غير المرخصة في الضفة الغربية بعد استكمال انسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة.

ونقلت الإذاعة عن فايسجلاس قوله أمام إحدى الندوات بجامعة تل أبيب : إن تنفيذ الانسحاب وإزالة المواقع بشكل متزامن سيسبب صدمة بالغة ويمكن أن يقود إلى أوضاع صعبة، حيث أن إسرائيل ستشهد فترة يجري فيها إطلاق مواد ناسفة في الهواء.

وتلزم خطة «خارطة الطريق» الدولية للسلام بتجميد جميع عمليات البناء في (١٤٥) مستوطنة رسمية وإزالة عشرات المواقع الاستيطانية غير الرسمية التي أقامها المستوطنون بشكل مستقل في مختلف أنحاء الضفة الغربية بدون تصريح حكومي.

أطلع القيادة السورية على نتائج زيارة عباس لواشنطن :

قريع يشدد علي أهمية توحيد الصفوف الفلسطينية لمواجهة التحديات

□ دمشق/وكالات الأنباء

شدد أحمد قريع، رئيس الوزراء الفلسطيني، في دمشق أمس على أهمية متابعة التنسيق والتشاور مع سوريا، واصفاً مباحثاته مع الرئيس السوري بشار الأسد والمسؤولين السوريين بأنها كانت مهمة جداً وإيجابية وبناءة.

ونقلت وكالة (كونا) عن قريع في تصريح له عقب اجتماعه مع فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري، أنه سلم الرئيس السوري رسالة من الرئيس الفلسطيني محمود عباس تتعلق بنتائج جولته إلى الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول والموقف الفلسطيني الذي طرح خلال زيارة أبو مازن لواشنطن والموقف الذي طرحه الرئيس الأمريكي جورج بوش، مؤكداً ضرورة اطلاع القيادة السورية على نتائج هذه الزيارة في إطار التشاور الدائم والمستمر بين الجانبين، موضحاً أن مباحثاته في دمشق تناولت الأوضاع في المنطقة والقضية الفلسطينية من مختلف جوانبها والصراع العربي - الإسرائيلي والعلاقات الثنائية.

وشدد في هذا الصدد على أهمية توحيد الصفوف الفلسطينية لمواجهة التحديات الراهنة وصولاً إلى تحقيق السيادة والاستقلال وإقامة دولة فلسطين المستقلة.

ورداً على سؤال حول ما إذا كان قد تم طرح مسألة فتح سفارة لدولة فلسطين في دمشق، قال قريع : إن هذه القضية مطروحة بلا شك، وسوريا تعرف متى وكيف تتخذ القرار.

وكان رئيس الوزراء الفلسطيني قد أعرب، في تصريح أدلى به فور وصوله إلى دمشق، عن الأمل بأن تكون سوريا من أولى الدول التي تفتح سفارة لها في فلسطين المحررة.

وحول العلاقة بين حركتي (فتح) و(حماس) قال قريع : إن العلاقة جيدة وما يحدث الآن هو في إطار التنافس الحزبي لا أكثر، مؤكداً أن الحوار يتم في إطار الوحدة الوطنية التي لا بديل عنها.

من جهته جدد فاروق الشرع أمس تأكيد دعم بلاده للشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل السيادة والاستقلال والعودة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

جاء ذلك خلال اجتماع أحمد قريع، رئيس الوزراء الفلسطيني، مع الشرع في إطار زيارته التي يقوم بها إلى دمشق حالياً، والذي تم خلاله البحث في مستجدات الأوضاع في المنطقة عموماً وفي الأراضي الفلسطينية بشكل خاص.

وذكرت دائرة الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية في بيان أن الوزير الشرع أكد خلال الاجتماع الذي حضرته بشرى كنفاني، مديرة الإعلام الخارجي، أهمية تعزيز الوحدة الوطنية لكافة فصائل الشعب الفلسطيني.

وقالت : إن رئيس الوزراء الفلسطيني أطلع الشرع على نتائج الزيارة التي قام بها الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً ومستجدات الأوضاع التي تشهدها الساحة الفلسطينية.

كما اجتمع قريع مع نظيره السوري محمد ناجي عطري الأربعاء وبحث معه آخر مستجدات الأوضاع على الساحة الفلسطينية والعلاقات الثنائية بين سوريا وفلسطين، حيث أكدا عمق ومتانة روابط الإخوة وأواصر الانتماء التي تجمع الشعبين ودورهما في مواجهة التحديات التي تستهدف الأمة العربية.

من جهة أخرى أعلنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن أمينها العام نايف حواتمة وقريع بحثا في لقاء في دمشق إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أساس انتخاب مجلس وطني فلسطيني موحد في الوطن والشتات يقوم على التمثيل النسبي.

وأضاف البيان أنهما اتفقا على أن الإصلاحات الديمقراطية تشترط إصدار قوانين الانتخابات التشريعية والبلدية الجديدة وفق التمثيل النسبي وإلغاء القوانين الانقسامية والإقصائية التناحرية الحالية والقائمة على أغلبية الصوت الواحد.

بلا حدود

لبنان.. العودة إلى لعبة خلط الأوراق!

● يوم أمس وفي رابعة النهار.. طالت أيادي الغدر والإرهاب الصحفي اللبناني البارز سمير قصير.

جريمة الاغتيال لم تعد تفجيراً للغضب اللبناني ازاء هكذا اعمال وحسب.. بل هي أعادت المشهد اللبناني الذي كان قائماً على مجريات الانتخابات النيابية إلى دوامة لعبة خلط الأوراق وهذا ما بدا واضحاً في ذلك الانتقال الذي جرى على اختلاط ما هو سياسي بما هو امني وما بينهما من فخاخ مفتوحة على كل احتمال..

في القراءة الأولى لجريمة اغتيال سمير قصير ثمة ما هو جدير للفت الانظار.. بداية تأتي جريمة اغتيال هذا الصحفي اللامع في مسلسل استهداف كان متواصلاً لحملة القلم اللبنانيين في وجه آلة الموت والدمار وادوات القمع وكل ما ينال من انسانية الإنسان.. والاختيار الجبان لهذا العمل الاجرامي الغادر الذي استهدف سمير قصير كان بالأساس قام على أكثر من حساب.. فهو كان يجمع ما بين المهنية الرفيعة التي لا يحتملها ذوي المراتب الوضيعة في التعاطي مع الحقيقة.. وما بين عقيدته السياسية القائمة على الحرية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان.

وإذا ما أضفنا إلى هذا أن سمير قصير كان من بين ابرز قادة الحزب التقدمي اللبناني الذي يتزعمه السياسي المخضرم وليد جنبلاط وهو كان متقدماً في مجرى الأحداث والتطورات التي شهدها لبنان وبخاصة منذ زلزال اغتيال رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري، فإن اللافت أن تدبر هذه الجريمة في توقيت الذروة لعملية الانتخابات النيابية اللبنانية.

والواقع أن التساؤل هو.. عمّن يقف وراء هكذا جريمة؟

يقود إلى حقيقتين هما.. أن الذين كانوا وراء اغتيال الحريري ضالعين في اغتيال سمير قصير.. والأمر يعود هنا إلى أن الهدف من اغتيال الحريري لأولئك لم يتحقق وفي الاتجاهين اللذين كانا وضعا المسك بحلق ترتيب الوضع اللبناني.. أو ادخال لبنان في نفق من عدم الاستقرار.

وهذا جاء اثر التعاطي السوري مع الملف اللبناني الذي قام بالأساس على وضع نهاية حاسمة وموفقة لمسألة اللعب والتلاعب والفرق النشاز في الغالب على التواجد السوري في لبنان من جهة.. ومن جهة ثانية جاء اثر استعادة القوى الوطنية والديمقراطية اللبنانية لمسؤولياتها في مواجهة الدفع المحموم الذي أريد من ورائه جعل الانسحاب السوري من لبنان بوابة خروج اللبنانيين إلى هاوية الاغترب بالرهان والاسترهان.

مؤكد أن جريمة اغتيال سمير قصير ستكون لها تداعياتها وهي دون شك ستتوقف من حيث الأضرار على الشأن اللبناني علي قاعدة الادراك والتعامل ومن كافة الاطراف والأوساط التي يهمها استقلال واستقرار وتقدم وازدهار هذا البلد العربي الذي كان وسيبقى منارة إضائة وإلهام لمسيرة هذه الأمة نحو استعادة حقوقها والاستفادة من امكاناتها واستعادة دورها.. وبالأساس مواجهة ما يحاك ضدها من مؤامرات في راهن الأيام ومن هذا ليس ثمة ما يمكن أن يقال غير أن الثقة والآمال في تمثل الاشقاء اللبنانيين لوحدتهم، فهي كانت منبع ارادتهم.. وضمان انتصارهم.. وتبقي مصيرياً هي الرهان.

هاشم عبدالعزيز

لحود يندد باغتيال سمير قصير ويحذر من وجود مخطط يهدف إلى زرع الفتنة

■ ،، بيروت/ أ ف ب/..

أدان الرئيس اللبناني اميل لحود بشدة اغتيال الصحافي اللبناني سمير قصير الذي قضى أمس بتفجير سيارته في بيروت وحذر من مخطط يهدف إلى زرع الفتنة.

واذ اعرب عن تضامنه مع العاملين في الجسم الإعلامي خلال زيارة قام بها إلى مقر نقابة الصحافة في بيروت، حذر لحود من مخطط يجب التنبه إليه يهدف إلى زرع الفتنة وإلى ضرب وحدة اللبنانيين.

وقال لحود: لقد تأثرنا بجريمة اغتيال الصحافي سمير قصير.. لقد شددت منذ اليوم الأول لتسلمي مهامي بعد انتخابي رئيساً للجمهورية على عدم دخول أي صحافي إلى السجن وتعهدت بعدم حصول الأمر مهما طاولني الصحافيون باقلامهم.

واعتبر لحود أن هذه الجريمة تشير بوضوح إلى استمرار المخطط الذي بدا منذ محاولة اغتيال النائب مروان حمادة في اكتوبر الماضي مروراً بجريمة اغتيال دولة الرئيس الشهيد رفيق الحريري والنائب باسل فليحان ورفاقهما وصولاً إلى اغتيال الصحافي سمير قصير وأكد التزامه بحماية الاعلام والصحافة في لبنان.

وتابع لحود: إن الحرية هي ميزة لبنان التي نتغنى بها خاصة في العالم الشرق الأوسطي وأكد أنه ترأس جلسة استثنائية لمجلس الوزراء لتدارس حيثيات الحادث ولاتخاذ التدابير اللازمة لحماية الصحافيين ووسائل الاعلام.

خطة «البرق» اختبار لقدرتها على السيطرة :

حكومة الجعفري «تطمئن» واشنطن بشمولية العملية السياسية

□ عواصم/وكالات الأنباء

تسعى الحكومة العراقية إلى طمأنة الولايات المتحدة الأمريكية حول مشاركة العرب السنّة في صياغة الدستور العراقي وصولاً إلى ما يأمله المسؤولون الأمريكيون من أن مشاركة سياسية أكبر للسنّة ستجفف منابع التأييد للمقاومة المسلحة إثر تصاعد عمليات العنف في العراق.

وقال هوشيار زيباري، وزير الخارجية العراقي، للصحفيين في مؤتمر صحفي مشترك مع كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية : طمأنت الوزيرة رايس إلى أن هذه العملية ستكون شاملة، وأن جميع الأطراف العراقية ستشارك في تلك العملية، ولن يكون هناك تهميش لأي طائفة على الإطلاق.

من جهتها قالت كوندوليزا رايس أنها مرتاحة جداً لتعهد الحكومة العراقية بإشراك السنّة في العملية السياسية.

وناقش زيباري ورايس - أيضاً - خططاً لمؤتمر من المقرر عقده في بروكسل في ٢٢ يونيو الجاري ستحدد فيه الحكومة العراقية الانتقالية أولوياتها أمام ممثلي أكثر من (٨٠) دولة ومنظمة دولية.

وأعلنت المفوضية الأوروبية أمس أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة سوف يستضيفان مؤتمراً دولياً حول العراق يركز على ثلاثة عناصر (الاقتصاد، وإعادة الإعمار، والأمن).

ويصف مسؤولون أمريكيون المؤتمر، الذي ستشترك الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي في استضافته، بأنه وسيلة لأن يوائم المانحون بين مواردهم وبين حاجات العراق وليس التعهد بأموال جديدة للبلاد.

ووصف زيباري المؤتمر بأنه حدث مهم لإعادة مشاركة المجتمع الدولي في مساعدتنا على التغلب على الصعوبات الحالية، مضيفاً أن رايس أبلغته أن القوات الأمريكية ستبقى في العراق مادام وجودها ضرورياً.

وعلى الصعيد الميداني ربما لا ترقى عملية البرق العراقية، التي تستهدف المسلحين المناوئين في بغداد بقوة قوامها (٤٠) ألف جندي، إلى اسمها، كما أن للعراقيين الذين يتطلعون للاستقرار آراء متفاوتة حول احتمالات نجاحها.

وأشار ليث كبة، المتحدث باسم الحكومة العراقية، أمس إلى إحراز نجاح صغير ويتزايد على نحو يشجع على الأمل في أنه سيؤدي إلى نجاح كامل.

ويستهدف الهجوم، الذي يوصف بأنه أكبر حملة أمنية يقودها العراق منذ غزوه، أن يظهر للناخبين ان حكومتهم الجديدة لها السيطرة في المعركة ضد عمليات مسلحة عنيفة.

وبموجب الخطة سيتم نشر قوات من الجيش والشرطة في أرجاء العاصمة وإقامة مئات من نقاط التفتيش والإغارة على بيوت بحثاً عن المسلحين.

ورفض مسؤولون عراقيون التعليق على حجم القوة التي سيتم نشرها في العاصمة، مكتفين بالقول أنه قد لا تكون هناك ضرورة لنشر القوة كلها وقوامها (٤٠) ألف رجل دفعة واحدة.

وقال مصورون قاموا بجولة في عدة مناطق في بغداد، أنهم لم يشاهدوا عدداً كافياً من الأفراد أو نقاط تفتيش على نطاق واسع.

وقال متحدث باسم وزارة الدفاع : لا يمكنني مناقشة عدد القوات، وربما لن يتم نشر (٤٠) ألف رجل دفعة واحدة، فهناك وحدات مختلفة تقوم بمهام مختلفة كإقامة نقاط تفتيش.

وبمجرد الإعلان عن عملية البرق وسط بريق من الدعاية في الأسبوع الماضي ثارت شكوك حول ما إذا كان من الممكن حشد (٤٠) ألف عراقي نظراً لأنه لا يوجد مثل هذا العدد من الجنود العراقيين المدربين في المنطقة المحيطة بالعاصمة.

والعراق بحاجة ماسة للاستقرار بعد عامين من الحرب والتفجيرات الانتحارية وإطلاق النار والخطف وتفشي الجريمة.

وشاهد الملايين، الذين واجهوا خطر الموت كي يدلوا بأصواتهم في الانتخابات التي أجريت في يناير الماضي، زيادة في العنف ولم يشاهدوا سوى قدر محدود من التغيير.

وصعد المسلحون هجماتهم منذ إعلان الحكومة الجديدة في أواخر أبريل الماضي ليقتلوا أكثر من (٧٠٠) عراقي في تفجيرات انتحارية لسيارات ملغومة يصعب منعها، كما يمكن أن تؤدي عملية البرق، التي توصف بأنها مرحلة في حملة قومية، أن تزيد من تآكل الثقة في قدرة الحكومة على تحسين الأمن ما لم تحقق نتائج ملموسة.

وتقول الحكومة أن المسلحين نجحوا في شن مثل هذه الغارات في العاصمة، لأن لديهم ورشاً يمكنها تلغيم سيارة في غضون ساعة.

وقال مسؤول أمني أن وحدة من الجيش ألقت القبض على (٣٢) من كبار المسلحين في منطقة الكرخ في الهجوم (ولم يقدم تفاصيل).

وقال مسؤول أمني آخر - طلب كغيره عدم الكشف عن اسمه - أنه ألقي القبض على (٤٠٠) من المشتبه بهم في العملية إلى الآن، ولم يتسن التأكد من صحة الرقم من مصدر مستقل.

ويصر مسؤولون عراقيون يسمعون شكاوى متزايدة عن الانتهاكات والفساد، على خضوع الجنود لأوامر صارمة لاحترام حقوق الإنسان العراقي، وتلك نقطة يحاولون توضيحها من خلال التأكيد عليها بشكل خاص أثناء الهجوم الأمني.

وتسلم القوات العراقية العراقيين وثائق تطلب منهم أن يذكروا إذا كانوا عوملوا بطريقة مناسبة أثناء الغارات على بيوتهم.

والآن يتساءل العراقيون إن كانت الحملة الأمنية ستكبح المذابح التي يرتكبها المسلحون أم أنها ستعطي المقاتلين حافزاً جديداً.

ويقول بعض العراقيين : إن الحملة الأمنية تجعلنا نشعر بإحساس جيد لأننا نشعر - أيضاً - أن قوات الأمن تبذل مجهوداً، والأمن هو أكثر ما يشغلنا من أي شيء آخر، ونريد ذلك قبل الكهرباء أو المياه المناسبين.

لكن آخرين متشككين يقولون أن الأزمة الأمنية كان لها تأثير فادح على الاقتصاد، ولم يبع قطعة أثاث واحدة منذ أسبوعين، مضيفين : إن الأمن الأفضل يقوم على تقديم العراقيين معلومات للشرطة، لكن كيف يمكننا التعاون مع الشرطة إذا كانت ترتكب أشياء من قبيل السرقة عندما يغيرون على البيوت.

إلى ذلك لا تزال محافظة الأنبار، غربي العراق، تعيش وضعاً أمنياً متوتراً بسبب المداهمات المستمرة وحملة الاعتقالات التي تقوم بها القوات الأمريكية في مناطق متفرقة من هذه المحافظة، كما أن الهجمات المستمرة التي تتعرض لها القوات الأمريكية والعراقية لم تنقطع حتى في المناطق التي تشهد تواجداً مكثفاً لهذه القوات، ففي مدينة الفلوجة، التي تحولت إلى أشبه بالقاعدة الأمريكية بفعل الأعداد الكبيرة من تلك القوات المتمركزة داخلها وعلى مداخلها، لم تتوقف هجمات المسلحين على القوات الأمريكية.

وفي ظل الوضع الأمني الصعب الذي تعيشه المناطق الغربية من العراق يعاني سكان بلدة الكرمة، شرق الفلوجة، من مصاعب كبيرة بفعل تواجد القوات الأمريكية في هذه البلدة وقيامهم بالاستيلاء على عدد من المنازل داخل البلدة ليتخذوها مقاراً لهم.

ويقول سكان البلدة أن القوات الأمريكية قطعت الشوارع الرئيسية داخل البلدة وتقوم بين فترة وأخرى بمداهمات لمنازل الأهالي، مضيفين : إن هذه القوات استولت على المنازل المرتفعة التي تشرف على المنازل الأخرى بعد أن قامت بطرد أهلها منها دون وجه حق، وقد أدى تواجد هذه القوات منذ فترة داخل البلدة إلى توتر الوضع داخلها وإصابة الناس فيها بالهلع وعدم الاستقرار.